

بوقى الحكمة من يشاء ومن يؤت
الحكمة فقد أتى خيراً كثيراً وما
يذكره الأول الألباب

المصباح

١٣١٥

الله وأولئك هم أولو الألباب
فينبغون أحسنه أولئك الذين هداهم
الله فبشر بهادى الدين يستمعون القول

(قال عليه الصلاة والسلام: إن للإسلام صوى و « مناراً » كمنار الطريق)

(مصرفى يوم السبت غرة ربيع الأول سنة ١٣٢٠ - ٧ يونيو (حزيران) سنة ١٩٠٢)

باب الأخبار النبوية وآثار السلف الصالح

نشر في هذا الباب ما يعرف بالمسلمون أهل مدنيهم وانشأ سعادتهم التي ذهب بركه

القضاء في الإسلام - النبرة الرابعة مابرة القضاء

(تمديد) أركان القضاء وأصول الحكم في الإسلام أربعة الكتاب
العزير والسنة المتبعة والاجتهاد في الرأي والمشاورة في الأمر وإيمان الأركان
عظيمة، وأصول قوية، والأساس الذي بنيت عليه هذه الأركان « درء

المناسد وجلب المصالح والمنافع « ولهذا كان الاجتهاد شرطاً في القاضي لوجوب تطبيق الاحكام على المنفعة في كل زمان ومكان بحسبه . فمن يدعى انه وجد في أمة من الأمم أساس أثبت من هذا الأساس وأركان أقوى من هذه الأركان فليدنا على ذلك والا فليدعن انما الناس بأب شريعتنا خير الشرائع وأساس العمران ولا يحتاج علينا بسوء حال قومنا الذين ما رعوها حق رعايتها في زمان ولا مكان . أما الاخبار والآثار الدالة على ما ادعيناها فهذا بعضها

(الحديث ٢٥) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال له لما بعثه الى اليمن : « كيف تقضي ؟ » قال أقضي بكتاب الله قال « فإن لم تجد في كتاب الله » قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « فإن لم تجد في سنة رسول الله » قال أجهد رأيي ولا آلو (أي لا أقصر) قال فضرب رسول الله صلى الله عليه على صدره وقال : « الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى به رسول الله » . فهذا دليل على ان القاضي مفوض اليه تحري الحق في الأفضية والاجتهاد لاستيانة المدل المطلوب في الكتاب والسنة وذلك بعد اختياره من أهل الكفاءة الذين استوفوا الشروط التي نوهنا بها من قبل وقد أتبع هذه الطريقة الانكيز في هذا العصر فالمدة عندهم في الاحكام اجتهاد القاضي العادل (ح ٢٦) عن عمرو بن العاص وأبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « اذا اجتهد الحاكم فإخطأ فله أجر وان أصاب فله أجران »

(٢٥) رواه ابو داود والترمذي والدارمي (٢٦) رواه البخاري ومسلم . وكذا

الحاكم والدارقطني واحمد بالفاظ اخرى

والذي يصيبه الحاكم أو يخضعه هو الحق وإصابة الحق هي العدل ومضى
تحرى الحاكم العدل ولم يعتمد الميل الى أحد الخصمين يظهر له الحق في
الغالب فاذا تمعد الجور اختلط عليه الامر وكان مخذولا في الدنيا
والآخرة . يدل على ذلك الحديث الآتي وهو

(ح ٢٧) عن وثالة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما من مسلم
ولي من أمر المسلمين شيئا الا بعث الله اليه ملكين يستدانه مانوى الحق
فاذا نوى الجور على عمد وكلاه الى نفسه » . ويظهر من النصوص الواردة
في الحق والعدل أن مراد الشرع منها هو ما يعرفه الناس بالنظرة السليمة
والمقل وإنما شرعت الأحكام ووضعت القواعد تهدي الحاكم الى طريق
الوصول الى الحق الذي يتعمد الظالمون اخفاه

(ح ٢٨) عن علي كرم الله وجهه قال قلت يا رسول الله اذا بشتني
في شيء أكون كالسكة المحماه أم الشاهد يرى ما لا يراه الغائب ؟ قال « بل
الشاهد يرى ما لا يراه الغائب » وهذا دليل على ان مراعاة المصالح والمنافع
هي الأصل في القضاء لأن الأحكام القضائية ليست من الأمور التعبدية
وإنما هي وسائل لمعرفة الحقوق وإعطاء كل ذي حق حقه ولذلك لا يحل
لمن حكم له بشيء يعلم انه ليس له أن يأخذه وان كان القاضي هو الرسول
عليه الصلاة والسلام كما يعلم من الحديث الآتي وهو

(٢٧) رواد الطبراني ورواه البيهقي بلفظ آخر معناه من حديث ابن عباس وضعفوه
ورواه البزار بلفظ آخر وفي سنده منهم (٢٨) رواد احمد والبخاري في التاريخ والدورقي
وابو نعيم في الحلية وابن عساكر وابن منصور

(ح ٢٩) عن أم سلمة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي بنحو مما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار، والألحن بالحنجة هو الأبلغ قولاً والأفصح عبارة. وتبي من أركان الحكم المشاورة ولا أعرف فيها حديثاً صرفوعاً يتعلق بالقضاء وحبنا الامر العام بها في القرآن وستأتي شواهدا في آثار السلف

(ح ٣٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو يطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأهواهم ولكن اليمين على المدعى عليه » قال النووي في شرح مسلم : وفي رواية البيهقي باسناد حسن أو صحيح زيادة عن ابن عباس صرفوعاً « لكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر »

(ح ٣١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه »

(ح ٣٢) عن وائل بن حجر قال : جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي (ص) فقال الحضرمي : يا رسول الله ان هذا قد غلبني على أرض كانت لأبي . قال الكندي هي أرض في يدي أزرعها ليس له فيها حق فقال النبي (ص) للحضرمي « ألك بينة ؟ » قال لا . قال « فلك يمينه » . فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالي على ما مالف عليه فقال رسول الله (ص) لما أدبر الرجل « أما لئن حلف على مال أيا كلكه ظلماً

(٢٩) رواد احمد والشيخان واصحاب السنن الأربعة (٣٠) رواد احمد ومسلم

(٣١) رواد الترمذي (٣٢) رواد مسلم والترمذي وصححه

ليلقين الله وهو عنده معرض «

قال الامام الحافظ الفقيه ابن القيم الجوزية في كتابه (إعلام الموقعين) مانصه : البينة في كلام الله ورسوله وكلام الصحابة اسم لكل ما يبين الحق فهي أعم من البينة في اصطلاح الفقهاء حيث خصوصها بالشاهدين أو الشاهد واليمين . ولا حرج في الاصطلاح ما لم يتضمن حمل كلام الله ورسوله عليه فيقع بذلك الغلط في فهم النصوص . ونذكر من ذلك مثالا واحدا وهو ما نحن فيه . نلفظ البينة - فانها في كتاب الله اسم لكل ما يبين الحق كما قال تعالى « اقمنا رسلنا بالبينات » وقال « وما أرسلنا قبلك الا رجالا يوحي اليهم فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون بالبينات » وقال « وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة » وقال « قل اني على بينة من ربي » وقال « أفمن كان على بينة من ربه » وقال « أم آياتنا كتابا فهم على بينات منه »^(١) وقال : « أوأم تأتيم بينة ما في الصحف الأولى » وهذا كثير لم يختص به لفظ البينة بالشاهدين بل ولا استعمل في الكتاب فيها البينة اذا عرف هذا فقول النبي صلى الله عليه وسلم للمدعي « ألك بينة » وقول عمر : البينة على المدعي . - وان كان هذا قد روي مرفوعا - المراد به ألك ما يبين الحق من شهود أو دلالة ؛ فان الشارع في جميع المواضع يقصد ظهور الحق بما يمكن ظهوره به من البينات التي هي أدلة عايه وشواهد له ولا يرد حقا قد ظبر بدليله أبدا فيضيع حقوق الله وعباده ويمطأها . ولا يقف ظهور الحق على أمر . مبن لا فائدة في تخصيصه به مع مساواة غيره في ظهور الحق أو رجحانه عليه ترجيحاً

(١) قرأ نافع وابن عامر ويعقوب وابو بكر (بينات) والباقون (بينة)

لا يمكن جرده ودفعه كترجيح شاهد الحال تلى مجرد اليد في صورة من على رأسه عمامة وبيده عمامة وآخر مكشوف الرأس يدو أثره ولا عادة له بكشف رأسه . فبينة الحال ودلالته هنا تفيد من ظهور صدق المدعي أضاف ما يفيد مجرد اليد عند كل أحد فالشارع لا يهمل مثل هذه البينة والدلالة ويضع حقايلم كل أحد ظهوره وحجته . بل لما ظن هذا من ظنه ضيعوا طريق الحكم فضاع كثير من الحقوق لتوقف ثبوتها عندهم على طريق معين وصار الظالم الفاجر ممكناً من ظلمه وفجوره فيفعل ما يريد ويقول لا يقوم عليّ بذلك شامدات اثنان . فضاعت حقوق كثيرة لله ولعباده وحيث أن أخرج الله أمر الحكم العام عن أيديهم وأدخل فيه من أمر الامارة والسياسة ما يحفظ به الخلق تارة ويضيع به أخرى ويحصل به العدوان تارة والعدل أخرى ولو عرف ما جاء به الرسول على وجهه لكان فيه تمام المصلحة المنفية عن التفريط والعدوان

« وقد ذكر الله سبحانه نصاب الشهادة في القرآن في خمسة مواضع فذكر نصاب شهادة الزنا أربعة في سورة النساء وسورة النور . واما في غير الزنا فذكر شهادة الرجلين والرجل والمرأتين في الاموال فقال في آية الدين « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » فهذا في الحمل والوثيقة التي يحفظ بها صاحب المال حقه لا في طريق الحكم وما يحكم به الحاكم فان هذا شيء وهذا شيء . وأمر في الرجعة بشاهدين عدلين وأمر في الشهادة على الوصية في السفر باستشهاد عدلين من المسلمين أو آخرين من غيرهم وغير المؤمنين هم الكفار والآية صريحة في قبول شهادة الكافرين على وصية (المسلم) في السفر عند عدم

الشاهدين المسلمين وقد حكم به النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده ولم يجبي بعدها ما ينسخها فان المأثدة من آخر القرآن نزولا وليس فيها مذموم وليس لهذه الآية ممارض البتة ولا يصح أن يكون المراد بقوله «من غيركم» من غير قبيلتكم فان الله سبحانه خاطب بها المؤمنين كافة بقوله «يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم» ولم يخاطب بذلك قبيلة معينة حتى يكون قوله «من غيركم» أيها القبيلة . والنبي صلى الله عليه وسلم لم يفهم هذا من الآية بل إنما فهم منها ما هي صريحة فيه وكذلك أصحابه من بعده «وهو سبحانه ذكر ما يحفظ به الحقوق من الشهود ولم يذكر ان الحكم لا يحكمون الا بذلك . فليس في القرآن نفي الحكم بشاهد ويمين ولا بالتكول ولا باليمين المردودة ولا بإيمان القسامة ولا بإيمان اللعان وغير ذلك مما يبين الحق ويظهره ويدل عليه . اه المراد منه وذكر بدله ما انفقوا عليه من الشهادات وما اختلفوا فيه

آثار السلف . عبرة للخلف

قضاء الخليفين (١) روى الدارمي والبيهقي عن ميمون بن مهران قال : كان أبو بكر اذا ورد عليه خصم نظر في كتاب الله فان وجد فيه ما يقضي به قضى به بينهم وان لم يجد في كتاب الله نظر هل كانت من النبي صلى الله عليه وسلم فيه سنة فان علمها قضى بها فان لم يعلم خرج فسأل المسلمين فقال اثنائي كذا وكذا فظرت في كتاب الله وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أجد في ذلك شيئاً فهل تعلمون ان النبي (ص) قضى في ذلك بقضاء